الأمم المتحدة
S/2011/793
مجلس الأمن
Distr.: General
21 December 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في سري لانكا

موجز

هذا هو التقرير الرابع للأمين العام بشأن الأطفال والتراع المسلح في سري لانكا، وقد أُعد عملا بقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٨). وهو يشمل الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، ويعرض معلومات عن الحالة السائدة في سري لانكا، وعن التقدم المحرز ومدى الامتثال للالتزامات بإنهاء ما حدث من حالات الانتهاك والإيذاء الجسيمة في غضون الأشهر الأخيرة من فترة التراع في أوائل عام ٢٠٠٩. ويقدم التقرير متابعة للاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/AC.51/2007/9)، و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/AC.51/2008/11)، و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/AC.51/2010/2).

وينوه التقرير إلى جوانب التقدم الذي أحرزته السلطات الوطنية فيما قبل إعلان حكومة سري لانكا انتهاء التراع في البلد في أيار/مايو ٢٠٠٩ ومنذ صدور هذا الإعلان. ويُبرز، بصفة خاصة، ما أُحرز من تقدم بشأن فصل الأطفال عن فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال وجبهة نمور تحرير تاميل إيلام وإعادة إدماجهم في المجتمع، وفقا لما طلبه مجلس الأمن في استنتاجاته ولما بيّنه تفصيلا المبعوث الخاص للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح، اللواء (المتقاعد) باتريك كمائرت. ويعرض التقرير كذلك التفاصيل المتعلقة بالجهود التي تضطلع بها الحكومة بدعم من الأمم المتحدة في البحث عن الأطفال الذين فُصلوا عن والديهم في المراحل النهائية من التراع، ويتناول ضرورة بذل المزيد من تلك الجهود.

ويناقش التقرير أيضا عددا من الشواغل التي من أهمها ضرورة المساءلة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب بقايا فصيل تامال ماكال فيوتالاي بوليكال والعثور على

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأطفال المفقودين. ويقدم التقرير سردا مجملا لمجموعة من الادعاءات المرجح صدقها من آباء الأطفال المفقودين أو الذين قتلوا خلال المرحلة الأخيرة من النزاع.

ويشمل التقرير مجموعة من التوصيات بشأن تعزيز الجهود الجديرة بالإشادة التي تبذلها حكومة سري لانكا لصالح الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بفصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال وجبهة نمور تحرير تاميل إيلام، ويشجع الحكومة على أن تحقق فيما ارتكب من انتهاكات وأن تواصل معالجة ما تبقى من مسائل الحماية فيما يتعلق بالأطفال المتضررين من جراء النزاع.

أولا – مقدمة

١ – هذا هو التقرير الرابع للأمين العام بشأن الأطفال والتزاع المسلح في سري لانكا، وقد أُعد عملا بقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٨). وهو يشمل الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، ويعرض معلومات عن الحالة السائدة في سري لانكا، وعن التقدم المحرز ومدى الامتثال للالتزامات بإنهاء ما حدث من حالات الانتهاك والإيذاء الجسيمة في غضون الأشهر الأخيرة من فترة التزاع في أوائل عام ٢٠٠٩. ويقدم متابعة للاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/AC.51/2007/9)، و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/AC.51/2008/11)، و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/AC.51/2010/2).

ثانيا – الحالة السياسية والعسكرية والاجتماعية السائدة

٢ – في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، عقب إعلان وفاة زعيم جبهة نمور تحرير تاميل إيلام، فيلوبيلاي براباكاران، أعلنت الحكومة النصر على تلك الجبهة، إيذانا بانتهاء نزاع مسلح دام ٢٦ عاما. وقد شهدت فترة الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٩، التي سبقت انتهاء الحرب، تدهورا مطردا في الحالة الأمنية في شمال البلد. وعمدت الجبهة إلى منع المدنيين من الفرار من المناطق الواقعة تحت سيطرتها وكانت تفتح النار على من يحاولون مغادرة تلك المناطق. وخلال تلك الفترة، واصلت قوات الأمن السريلانكية التقدم إلى داخل المناطق التي تسيطر عليها الجبهة، حيث حددت ثلاث مناطق يُحظر فيها إطلاق النار من أجل حماية المدنيين. وفي أثناء تقدم قوات الأمن وتقهقر الجبهة، حدث عدة مرات تشريد للسكان وتقليص تدريجي لمناطق حظر إطلاق النار. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، كانت مناطق حظر إطلاق النار تشمل مساحة قدرها ٣٥,٥ كيلومترا مربعا، انحصر فيها عدد لا يقل عن ٣٠٣ ٠٠٠ شخص؛ وفي ١٢ شباط/فبراير، قارب العدد ٣٠٠ ٠٠٠ شخص داخل ١٤ كيلومترا مربعا؛ وفي ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، أصبح عدد يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ شخص محصورا داخل بضعة كيلومترات مربعة.

٣ – وعقب انتهاء القتال في أيار/مايو ٢٠٠٩ وإعلان الحكومة انتهاء التزاع، تحول التركيز إلى مساعدة المشردين داخليا البالغ عددهم ٢٨٠ ٠٠٠ شخص. وكان هؤلاء الأشخاص المشردون داخليا، الذين كان بينهم نسبة تقدر بنحو ٣٤ في المائة دون سن الثامنة عشرة، يُحجزون في مخيمات، ولكن كانت الحكومة تقدم إليهم بالقدر الممكن حصص الأغذية وسبل الحصول على المياه والمرافق الصحية وخدمات الرعاية الصحية. وظلت حرية أغلبية الأشخاص المشردين داخليا في التنقل مقيدة لمدة ثمانية أشهر، حتى كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وعلى الرغم من إنشاء مخيمات للمشردين داخليا بلغ عددها ٤١ مخيما في عام ٢٠٠٩، فإن أغلبية أولئك الأشخاص قد وُضعوا في البداية في مخيم مزرعة مينيك، الذي وصل أكبر عدد للمقيمين فيه إلى ٠٠٠ ٢٥٠ شخص على الأقل. وكانت الأمم المتحدة ترى أن إجراء رد حرية التنقل مسألة ملحة وأنه من الضروري أن تمتثل الحكومة لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، طبقت الحكومة نظاما للمرور، يتيح للمشردين داخليا المقيمين في المخيمات الحصول على تصاريح بالخروج من المخيمات والبقاء خارجها لمدد تراوحت من يوم واحد إلى عشرة أيام.

٤ - وبوجه عام، لم يكن مسموحا للمشردين داخليا بمغادرة المخيمات نهائيا إلى أن ترى الحكومة أن مناطقهم الأصلية خالية من الألغام وأنّها قد ''فُتحت'' للعودة. وبديلا لذلك، كان يسمح لهم بالمغادرة إذا وجدوا عائلة مضيفة يمكن أن يقيموا معها. وبدأت عملية العودة في آب/أغسطس ٢٠٠٩، إلى أن أصبح عدد الأشخاص المتبقين في المخيمات في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١ يبلغ ٥٣٤ ١١ شخصا، كان ٣٤ في المائة منهم دون سن الثامنة عشرة.

٥ - وخلال عام ٢٠١٠، استقرت الحالة الأمنية في البلد، وأخذ البلد يتقدم تدريجيا صوب مرحلة الانتعاش المبكر. بيد أن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في الشمال ظلت حرجة، وظلت تلبية الاحتياجات الإنسانية للمشردين داخليا تمثل تحديا صعبا. وفي الشمال، وبخاصة في محافظتي مولايتيفو وكيلينوتشيتشي، اللتين كانتا بؤرتي النزاع، ظل هناك وجود عسكري ضخم، يشمل مواقع عسكرية ونقاط تفتيش ثابتة، ودوريات نهارية وليلية. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٩، كانت عملية إعادة توطيد الإدارة المدنية بطيئة، ولم يعين بعد عديد من المسؤولين الحكوميين الرئيسيين[(١)]. بيد أنه وفقا لما أفادت به الحكومة، ما برح وجود القوات المسلحة ينخفض تدريجيا، مما سمح ببروز إدارة مدنية لتطوير مرافق البنية الأساسية بقدر يتوقف على توافر الموارد المادية والموارد البشرية.

٦ - وفي بداية عام ٢٠١٠، كان هناك ١٠٩ موظفين حكوميين لحماية الأطفال، مكرسين للعمل مع عدد يقارب ٠٠٠ ٤٠ طفل من السكان المعرضين للخطر في منطقة فاني[(٢)]. وأخذ عدد الموظفين يزداد تدريجيا إلى أن بلغ ١٩١ موظفا بحلول نهاية ٢٠١٠، وقُدِّم الدعم من المنظمات الدولية لسد الثغرات في هذا المجال من مجالات الخدمات. وعلى

(١) اللجنة السريلانكية لحقوق الإنسان، دراسة بشأن مدى توافر خدمات مسؤولي النهوض بالمرأة في المناطق المتضررة من النزاع، حزيران/يونيه ٢٠١١.

(٢) فاني هي منطقة في المقاطعة الشمالية لسري لانكا تضم محافظات ماتّار ومولاتيفو وفافونيا وكيلينوتشيتشي.

الرغم من التطوّر الذي تشهده الخدمات المقدّمة للأطفال، فإن الانتعاش الطويل الأمد للأطفال وأسرهم يتوقّف على إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المتأثرة بالنزاع. ولا يزال نقص الأفراد المدربين والمهرة يطرح تحديات أمام سرعة الانتعاش ونمو النظم في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، لا تزال فرص التوظيف محدودة جدا في الشمال، ويترع الشركاء الإنمائيون إلى الاعتماد على القوى العاملة الآتية من خارج المنطقة لتنفيذ مشاريع المساعدة. ونتيجة لذلك، تقل فرص العمل المتاحة أمام السكان المحليين ويضطر الأطفال إلى ترك المدارس لكي يسهموا في دعم دخل الأسر المعيشية.

٧ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت قوات الأمن استعادة الأسلحة والقنابل والذخائر في منطقة فاني، مع أنّه يُفاد بأن الأسلحة في محافظتي أمبارا وباتيكالوا الشرقيتين متاحة بسهولة. وحدّدت الحكومة عدة مواعيد نهائية لتسليم الأسلحة أو للإبلاغ عنها إلى قوات الأمن. ولا يزال العدد الفعلي للأسلحة التي جُمعت من الأشخاص المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة غير معلوم.

٨ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠، عين الرئيس ماهيندا راجاباكسا لجنة لاستخلاص الدروس المستفادة والمصالحة مؤلفة من ثمانية أعضاء كي تقدم تقريرا عن الوقائع والظروف التي أدت إلى فشل اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم تفعيله في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وعن سلسلة الأحداث التي تلت ذلك حتى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وإضافة إلى ذلك، كُلفت اللجنة بأن تقرر ما إن كان أي شخص أو جماعة أو مؤسسة يتحملون المسؤولية بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن ذلك الفشل وأن توصي بالتدابير التي تمنع تكرار حدوث أعمال سلبية في المستقبل[٣]. وعقدت اللجنة جلسات استماع عامة في المحافظات المتضررة من النزاع في المنطقتين الشمالية والشرقية من سري لانكا وقدمت إفادة إلى الرئيس راجاباكسا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وعينت الحكومة لجنة استشارية مشتركة بين الوكالات برئاسة المدعي العام تتولى المتابعة بشأن التوصيات المؤقتة الصادرة عن لجنة استخلاص الدروس. ولم يتوافر علم بالاستنتاجات التي خلصت إليها اللجنة الاستشارية، وأفادت الحكومة بأن التقرير النهائي للجنة استخلاص الدروس قد صدر في الربع الأخير من عام ٢٠١١.

(٣) في تاريخ هذه الوثيقة من وثائق فرقة العمل، لم تكن لجنة استخلاص الدروس المستفادة قد أصدرت تقريرها بعد.

ثالثا – الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال

ألف – تجنيد الأطفال واستخدامهم في الجماعات المسلحة

٩ – كانت آخر حالة لتجنيد الأطفال أُبلغ عنها قد ذُكر أنّها وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وكانت تتعلق بفصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال[٤]. ولم تكن هناك حالات أخرى قد أبلغ عنها ويعزى هذا إلى سببين أولهما هزيمة وحلّ جبهة نمور تحرير تاميل إيلام المسؤولة عن أغلبية حالات تجنيد الأطفال المبلغ عنها في سري لانكا، وثانيهما هو التزام الحكومة بمنع تجنيد الأطفال والتزام فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال والجماعات التابعة له بالكف عن أي تجنيد آخر للأطفال وإطلاق سراح الذين جندهم من قبل.

١ – جبهة نمور تحرير تاميل إيلام

١٠ – منذ عام ٢٠٠٢، وثّقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة حالات لعدد بلغ ٦ ٩٠٥ من الأطفال، منهم ٦٨٩ ٢ فتاة، جندهم قسرا جبهة نمو تحرير تاميل إيلام. ومع أنّ سبل الوصول إلى الشهود كانت في الماضي محدودة بشدة، لم تعد سبل الوصول اللازمة لتسجيل جميع حالات التجنيد والتحقق منها والسعي إلى إطلاق سراح الأطفال المجندين متاحة بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ولأسباب أمنية، اضطرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) هي وغيرها من الجهات الشريكة إلى نقل عملياتها مؤقتا من محافظتي كيلينوتشيتشي ومولايتيفو في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى فافونييا، لأن الحكومة أبلغتها أنه لم يعد بإمكانها ضمان سلامة تلك العمليات. ونتيجة لذلك، أصبحت اليونيسيف والجهات الشريكة لفرقة العمل غير قادرة على تلقي معلومات عن حالات تجنيد الأطفال والتحقق منها. وهناك دلائل واضحة على أن الجبهة عمدت في المرحلة الأخيرة للتراع إلى تكثيف أعمال التجنيد القسري للأطفال، الذين لم تزد أعمار بعضهم عن تسع سنوات[٥]. وبعد انتهاء القتال وما تلا ذلك من قيام الحكومة بفرز فئات المشردين داخليا، تم تحديد ٥٩٤ طفلا، منهم ٢٠١ فتاة، في جميع أنحاء شمال وشرق سري لانكا على أنهم كانوا مرتبطين سابقا بالجبهة.

---

(٤) في هذا التقرير، يشمل فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال الجناح المسلح المعروف سابقا باسم فصيل كارونا.

(٥) توافرت من الزيارات الميدانية للجنة استخلاص الدروس عددا من الشهادات تتعلّق بحالات تجنيد الأطفال من جانب جبهة نمو تحرير تاميل إيلام في المراحل الأخيرة من للتراع.

١١ - ويُبيّن التحليل أن ٢٢٤ طفلا كان سنهم وقت التجنيد ١٧ سنة وأن ١٨٧ طفلا كان سنهم ١٦ سنه، وأن عدد الأطفال من سن ١٤ سنة و ١٥ سنة لم يكن ضئيلا.

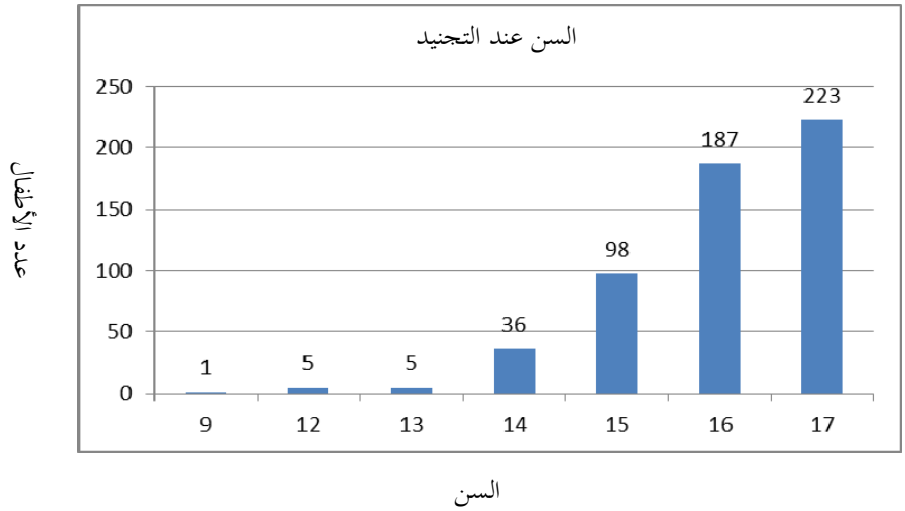

المصدر: فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة.

١٢ - ودام ارتباط أغلبية الأطفال بالجماعات المسلحة مدة تقل عن شهر واحد (٢٨٩ حالة)، مع أن عددا قليلا من الأطفال قد ارتبط بها لمدة أطول من ذلك (بلغت سبع سنوات في حالة واحدة، وخمس سنوات في حالتين، وأربع سنوات في حالتين أخريين). ولا يزال غير معلوم أين يوجد ١ ٣٧٣ شخصا جندتهم جبهة نمور تحرير تاميل إيلام وهم أطفال. وحتى الوقت الراهن، لم تبدأ أي مقاضاة للأشخاص التابعين لتلك الجبهة المدعى أنهم مسؤولون عن تجنيد الأطفال. وكما هو الحال فيما يتعلّق بالبيانات عن حالات تجنيد القُصَّر، لا تشمل الأرقام الصادرة عن فرقة العمل إلا الحالات الواردة في الشكاوى المقدمة من آباء عن التجنيد القسري لأطفالهم. ومن المرجح أن العدد الفعلي أكبر من ذلك بكثير.

٢ - فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال، وفصيل كارونا، وجماعة إينيا بهاراتهي

١٣ - منذ عام ٢٠٠٦، وثّقت الأمم المتحدة ٥٩٧ حالة تجنيد لأطفال، منهم فتاتان، من جانب فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال. وبعد توقيع خطة العمل المبرمة بين هذا الفصيل والحكومة واليونيسيف في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تحقق تقدم تمثل في الإفراج عن ١٢٢ طفلا وتباطؤ في معدل التجنيد. وبلغ مجموع من جندوا من الأطفال بعد توقيع خطة العمل ٢٦ طفلا، أفيد بأن ٢٠ طفلا منهم جندوا فيما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠٠٩. ومنذ ذلك الحين، لم يتوافر أي دليل على قيام فصيل تاميل

ماكال فيدوتالاي بوليكال بتجنيد الأطفال على نحو منتظم أو منهجي. بيد أنه لا يزال غير معلوم مصير ١٣ صبيا جندهم ذلك الفصيل، منهم ٥ كان سنهم أقل من ١٨ سنة وقت توقيع الفصيل على خطة العمل. ويعتقد أن هؤلاء لا يزالون تحت سيطرة جماعة إينيا بهاراتهي.

باء – اختطاف الأطفال

١٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُبلَغ عن وقوع أي حالات اختطاف ذات صلة بالنزاع. بيد أنه جدير بالذكر أن جميع الأطفال البالغ عددهم ٥٩٤ والمفاد أنهم جُنِّدوا خلال المرحلة الأخيرة للنزاع فيما بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٠٩ قد اختُطفوا وجنِّدوا قسرا.

١٥ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قام المسؤول الحكومي لفافونيا بالاشتراك مع مفوض مراقبة السلوك وحماية الطفل (المقاطعة الشمالية)، استجابة لما ورد من طلبات عديدة للتعقب، بإنشاء وحدة للبحث عن الأسر وجمع شملها من أجل الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم، وذلك بدعم من اليونيسيف. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بلغ عدد طلبات التعقب التي سجلتها الوحدة ٥٦٤ ٢ طلبا، منها ٦٧٦ طلبا تتعلق بأطفال و ٨٨٨ ١ طلبا تتعلق بأشخاص بالغين. ومن المهم التنويه إلى أن الطلبات المتعلقة بالأطفال البالغ عددها ٦٧٦ تتضمن ٤٢٠ طلبا تتعلق، وفقا لما ادعاه الآباء، بالتجنيد القسري من جانب فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال. وحتى تاريخه، تمت مطابقة حالات ٧٨ طفلا وإحالتها إلى موظفي مراقبة السلوك للتعقب والتحقق. وتم جمع شمل ما مجموعه ٢٩ طفلا (١٢ من الذكور و ١٧ من الإناث) من الأطفال البالغ عددهم ٧٨ طفلا، مع أفراد أسرهم وأقاربهم، ويتلقى هؤلاء الأطفال دعما تعليميا أو دعما معيشيا من الحكومة.

جيم – حالات قتل الأطفال وتشويههم

١٦ – منذ أن أعلنت الحكومة انتهاء النزاع في أيار/مايو ٢٠٠٩، لم يُبلَغ عن وقوع أي حالات قتل وتشويه أخرى تتصل بالنزاع.

١٧ – وفيما بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٠٩، أمكن للأمم المتحدة أن تتحقق بصفة مباشرة من أن ٢٦٤ طفلا (١٥٥ صبيا و ١٠٩ فتيات) قد قتلوا وأن ١٦٤ طفلا (٩٦ صبيا و ٦٨ فتاة) قد شوِّهوا في محافظتي كيلينوتشيتشي ومولّيتيفو، وذلك بناء على معلومات جُمعت في مخيمات المشردين داخليا. والأغلبية العظمى من هؤلاء الأطفال، ونسبتها ٩٧ في المائة، شوِّهت أو قُتلت في محافظة مولّيتيفو، بينما شوِّهت أو قُتلت نسبة

الثلاثة في المائة المتبقية في محافظة كيلينوتشيتشي. ومن الجدير بالذكر أن الهيئة الوطنية لحماية الطفل، التي رُجع إليها في هذا الأمر، قد رفضت هذا الادعاء، ولكنها لم تقدم أي بيانات بديلة. وقد طلبت الهيئة إلى اليونيسيف الإفصاح عن هويات من أجريت معهم مقابلات، ولكنها لم تُجر، بناء على ما هو متاح من معلومات، تحقيقا مستقلا من جانبها حتى تاريخه.

١٨ - ووفقا لما جُمع من شهادات الشهود خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٩، وقعت حوادث قتل الأطفال أو تشويههم وهم يمارسون الأنشطة اليومية في الخارج، مثل الاستحمام وجمع المياه والذهاب إلى المرحاض والمشي في الطريق وكذلك زيارة المستشفيات، في المناطق التي كانت تشهد اشتباكات بين جبهة نمور تحرير تاميل إيلام وقوات الأمن. وفي أوقات أخرى، أحيط بهم وهم يلتمسون ملجأ آمنا خارج ملاجئهم/دورهم أثناء تعرضها للهجوم. وقد ازدادت نسبة هذه الحوادث ازديادا ملموسا خلال الفترة النهائية للنزاع، حيث أصيب الأطفال بنيران المدفعية أثناء محاولتهم الفرار من النيران المتبادلة بين الطرفين. وهناك حوادث متعددة من هذا القبيل أفيد بوقوعها في التواريخ التي شهدت محاولة أعداد ضخمة من الأشخاص العبور من مناطق خاضعة لسيطرة جبهة نمور تحرير تاميل إيلام إلى مناطق تسيطر عليها قوات الأمن (منها على سبيل المثال ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل و ١٤ و ١٥ أيار/مايو).

١٩ - ولا يزال غير معلوم على وجه الدقة عدد الأطفال الذين قُتلوا أو شوِّهوا خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أعربت لجنة حقوق الطفل في استنتاجاتها الختامية المتعلقة بسري لانكا عن بالغ قلقها إزاء عدم كفاية ما تبذله سري لانكا من جهود للتحقيق في مقتل مئات من الأطفال خلال الأشهر الخمسة الأخيرة من فترة النزاع (CRC/C/LKA/CO/3-4، الفقرة ٣٢). وبعد انتهاء النزاع بأشهر قليلة، أقر المبعوث الخاص بأنه برغم أن المدى الذي بلغته هذه الخسائر في الأرواح ليس معروفا، فإن المرحلة النهائية من النزاع شهدت تبادل نيران المدفعية الثقيلة بين قوات الحكومة وجبهة تحرير تاميل إيلام، بما في ذلك داخل مناطق حظر إطلاق النار، مما أدى إلى وقوع عدد كبير من الخسائر في الأرواح نال بعضها الأطفال. بيد أن الحكومة قد أكدّت أنها لم تستخدم المدفعية الثقيلة في أي وقت خلال تلك الفترة. وينتظر صدور تقرير ختامي من لجنة استخلاص الدروس عن تلك المرحلة النهائية من النزاع.

٢٠ - وفي شمالي سري لانكا، شنت جبهة تحرير تاميل إيلام هجمات انتحارية على المدنيين الفارِّين خلال المراحل النهائية من النزاع. ففي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، زعمت وزارة الدفاع أن هجوما انتحاريا في مركز لإنقاذ المشردين داخليا، إلى الشمال من

فيسوامادو بمحافظة مولّيتيفو، قتل عددا غير محدد من المدنيين، منهم أطفال. وفي جنوب البلد، قُتل بعض الأطفال أيضا نتيجة للنزاع المسلح. ففي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، زعمت وزارة الدفاع أن جبهة تحرير توميل إيلام قتلت ١٢ شخصا في قرية كيريميتيا، منهم طفلان. وإضافة إلى ذلك، ادُّعي أن الجبهة شنت في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ هجمة قاتلة على المدنيين في ماغودايايا، قرب بوتَّالا، أدت إلى مصرع ١٢ مدنيا، منهم ثلاثة أطفال أحدهم عمره سنة واحدة والثاني ٧ سنوات والثالث ١١ سنة. وأحالت الهيئة السريلانكية لحماية الطفل إلى فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ حالة تتعلّق بهجوم انتحاري ضد اللواء الثامن والخمسين من الجيش السريلانكي قام به أحد كوادر الجبهة، يُعتقد أن سنه ١٣ عاما. ولم تتمكن فرقة العمل من التحقق من هذه الحادثة.

٢١ - ولا يزال الأطفال والشباب يتعرضون بدرجة كبيرة لخطر الإصابة والوفاة من جراء وجود الألغام والذخائر غير المنفجرة. ووفقا لتقدير صادر عن الجيش السريلانكي، يبلغ عدد الألغام الأرضية المبثوثة في سري لانكا من جانب جبهة نمور تحرير توميل إيلام وقوات الأمن السريلانكية ١,٦ مليون لغم، وقد حدّد ٨٧٠ ٣٦٦ لغما منها لإزالتها عن طريق الأنشطة العسكرية والإنسانية لإزالة الألغام. وهذا يترك البلد منكوبا بعدد من الألغام اللازم إزالتها يقدر بحوالي ١,٢٣ مليون لغم. وتبين الدراسات الاستقصائية التي أجريت في المقاطعة الشمالية منذ نهاية الحرب هي والبيانات الحالية المستمدة من المقاطعة الشرقية أنه، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، كان حوالي ٥٢٢ كيلومترا مربعا من الأراضي ملوثا بالألغام وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات في محافظات المقاطعة الشمالية، مانَّار وفافونيا ومولّيتيفو وجافنا وكيلينوتشيتشي.

٢٢ - ولا تزال ترد تقارير تفيد بوقوع حوادث في شمالي سري لانكا يُقتل فيها أطفال أو يتعرضون للتشويه من جراء مخلفات الحرب من المتفجرات، وإن كانت أعداد هذه الحوادث قليلة نسبيا. ففي عام ٢٠٠٩، أبلغ المركز الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام[٦] عن وقوع ١٩ حادثة شملت ١١ طفلا (قُتل فيها صبيان وأصيب بجروح ٨ صبيان وفتاة واحدة). وفي عام ٢٠١٠، سُجِّلت ٢٧ حادثة شملت ٢١ طفلا (قُتل فيها ٥ صبيان وأصيب بجروح ١١ صبيا وخمس فتيات). وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١١، وقعت ١١ حادثة وأُفيد بأنه أصيب فيها ٤ أطفال.

(٦) تشمل هذه البيانات وفيات وإصابات ناجمة عن ألغام أرضية (مضادة للأفراد ومضادة للمركبات) ومخلفات متفجرة أخرى من الحرب، انفجرت بفعل الضحايا. ولا تشمل البيانات الضحايا نتيجة للهجمات التي استخدمت فيها ألغام الكلايمور أو الأجهزة المتفجرة المرتجلة أو القنابل.

دال – الاعتداءات على المدارس والمستشفيات

١ – الاستخدام العسكري للمدارس

٢٣ – إبان فترة انتهاء عام ٢٠٠٨ وبدء عام ٢٠٠٩، احتلت قوات الأمن ١٢ مدرسة وقامت باستخدامها، مما أثر تأثيرا سلبيا على عملية تعليم ٠٠٠ ٦ تلميذ على الأقل. وتحسَّن الوضع في عام ٢٠١٠، حيث أخلت قوات الأمن أربع مدارس فيما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٠. وقد استُخدمت المدارس لأغراض متنوعة، بما في ذلك اتخاذها ثكنات لقوات الأمن، أو مواقع مؤقتة للمشردين داخليا الذين غادروا مخيمات المشردين داخليا ولكنهم لم يتمكنوا من العودة إلى أماكنهم الأصلية (بسبب وجود ألغام ومخلفات متفجرة من الحرب في معظم الحالات)، أو كمواقع لاحتجاز ''المفصولين'' البالغين[٧]. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، كانت القوات المسلحة لا تزال تحتل ٥ مدارس (اثنتان في محافظة فافونيا، واثنتان في محافظة كيلينوتشيتشي وواحدة في محافظة مولِّيتيفو)، معطِّلة بذلك عملية تعليم ٠٠٠ ٢ تلميذ على الأقل. ووفقا لما أفادت به الحكومة، هناك مدرسة واحدة قيد الإخلاء حاليا، ومدرسة أخرى في منطقة لا تؤمن العودة إليها بسبب وجود ألغام أرضية فيها.

٢ – الاعتداءات على المستشفيات والاستخدام العسكري لها

٢٤ – وفقا لما ورد في بلاغ عام أصدرته لجنة الصليب الأحمر الدولية خلال المراحل النهائية من النزاع، من أجل إذكاء الوعي بالوضع الإنساني، فقد تعرضت مستشفيات للقصف بالمدفعية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٩. وشملت الحوادث المبلغ عنها ٤ حالات تعرض فيها مستشفى بوهوكوديبروبو للقصف بالمدفعية في ١ و ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ووفقا لما ورد في بيان أصدرته اللجنة في ٢ شباط/فبراير، قد لقي تسعة أشخاص على الأقل مصرعهم وجُرح ٢٠ آخرون على الأقل نتيجة لحالات القصف الثلاث الأولى. وإضافة إلى ذلك، كان يجري تبادل استنتاجات اللجنة وملاحظاتها على نحو ثنائي وسري مع أطراف النزاع من أجل تحسين حالة الأشخاص المتضررين.

٢٥ – وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١، كان الجيش السريلانكي لا يزال يحتل مستشفى واحدا ومركزا صحيا مجتمعيا واحدا.

---

(٧) الأشخاص الذين تعتبر قوات الأمن أنهم كانوا مرتبطين سابقا بجبهة نمور تحرير تاميل إيلام، ولكن لو يُوجه إليهم الاتهام رسميا.

هاء – العنف الجنسي الجسيم

٢٦ – تشمل أعداد ما يرد أدناه من الحوادث المبلغ عنها مزيجا وقع بعضه قبل أحداث التشريد التي شهدها عام ٢٠٠٩ ووقع بعضه الآخر بعد هذه الأحداث. وكثير من البلاغات ذات الصلة لم يظهر للعيان إلا مؤخرا. وتبين أنشطة الرصد والتقييمات التشاركية في مجال الحماية أن العديد من حوادث العنف الجنساني لا يبلَّغ عنها؛ حيث أن المشردين والمعاد توطينهم لا يرتاحون لمناقشة هذه الحوادث التي يشعرون أنها تجلب العار عليهم وعلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية و/أو أنها قد تعرض أسرهم لأعمال انتقامية. بيد أن الإبلاغ عن حوادث العنف الجنساني قد تحسّن بعض الشيء نتيجة لإقامة شبكة واسعة النطاق في عام ٢٠٠٩ مع مختلف الأطراف الفاعلة في مواقع المشردين داخليا، وفي المحافظات والمستشفيات، بما في ذلك إنشاء مكاتب لدى الشرطة تتولى شؤون المرأة والطفل، وبخاصة في مواقع المشردين داخليا في فافونيا. ولا ينطبق هذا على مناطق العودة في فاني حيث يندر للغاية وجود موظفين يجيدون لغة التاميل، ولا سيما في المكاتب التي تتولّى شؤون المرأة والطفل، وبوجه أعم بين موظفي مراقبة السلوك وموظفي الخدمات الاجتماعية وموظفي الصحة العامة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. بيد أن الحكومة تؤكد أنه يُضطلع حاليا ببرامج للتوعية تستهدف تمكين المجتمع المحلي من منع وقوع هذه الحوادث. وقد شمل هذا انتداب شرطيات من المكاتب التي تتولّى شؤون المرأة والطفل للعمل في القرى المشمولة بالرعاية في المحافظات المجاورة لها. وقد تضمّن هذا أيضا انتداب موظفين من المختصين بشأن النهوض بالمرأة في وزارة نماء الطفل وشؤون المرأة للعمل مع المشردين داخليا.

٢٧ – ووفقا لإدارة خدمات مراقبة السلوك ورعاية الطفل واللجان المعنية بنماء الطفل في المحافظات، أُبلغ عن وقوع ما مجموعه ٢١٥ من حوادث العنف الجنسي التي تشمل أطفالا في عام ٢٠٠٩ في شمالي وشرقي سري لانكا؛ وفي عام ٢٠١٠، سُجِّل وقوع ٣٥٩ من حالات العنف الجنسي ضد الأطفال. ووفقا لما أفادت به الحكومة، تتماثل هذه الأرقام مع الأرقام المناظرة في المناطق الأخرى من البلد.

واو – منع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال

٢٨ – خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩، تعرض السكان المقيمون في منطقة النزاع للتشريد مرات متعددة، وقاسوا من تناقص الإمدادات من الأغذية والمواد الأساسية فضلا عن نقص الأمن بدرجة مخيفة وتعسر الحصول على المساعدة الإنسانية[٨]. وظلت جبهة نمور

(٨) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ”سري لانكا“، في التقرير العالمي للمفوضية لعام ٢٠٠٩: تهديدات جديدة، تحديات جديدة (حزيران/يونيه ٢٠١٠).

تحرير تاميل إيلام تمنع المدنيين، بمن فيهم الأطفال، من مغادرة فاني إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة حتى انتهاء النزاع. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان ١٥ من الموظفين الوطنيين لدى الأمم المتحدة و ٨٥ فردا من معاليهم محصورين ضمن المشردين داخليا في منطقة حظر إطلاق النار. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أصدرت الأمم المتحدة بيانا ناشدت فيه جبهة نمور تحرير تاميل إيلام بالسماح بحرية التنقل للمدنيين المحصورين في منطقة النزاع، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة ومعالوهم[٩]. ولم يجد البيان أذنا صاغية.

٢٩ - وقبل المراحل النهائية للنزاع في عام ٢٠٠٩، تقلّص الحيّز المتاح للأنشطة الإنسانية نتيجة لاشتداد حدة القتال في الشمال، مما أدى إلى تدفق ضخم من المشردين داخليا إلى مواقع الطوارئ. وبدأت في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ عملية معجَّلة لإعادة المشردين داخليا من المخيمات إلى محافظاتهم الأصلية. وبعضهم عاد إلى دياره، في حين أن آخرين ينتظرون إيجاد حلول دائمة لحالات تشردهم ويقيمون مع أسر مضيفة أو في مبان عامة.

٣٠ - وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أصدرت وزارة الدفاع أوامر إلى جميع قادة قوات الأمن تستلزم إصدار تراخيص جديدة لمرور أنشطة المساعدة الإنسانية وذلك فيما يتعلق بجميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. وتضمنت الأوامر شرطا صارما يستلزم ذلك التصريح، بما في ذلك أي حركة إلى الشمال يقوم بها موظفو الوكالات والمركبات التابعة لها، وضمن مناطق الشمال فيما يتعلّق بموظفي الأمم المتحدة الموجودين هناك بالفعل. ووجهت فرقة العمل الرئاسية لإعادة التوطين والتنمية والأمن في المقاطعة الشمالية[١٠] طلبا رسميا إلى الأمم المتحدة بألا تعمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية والشركاء من المنظمات غير الحكومية، وإن كانت قد سمحت ببعض الاستثناءات من هذا التوجيه فيما بعد، فيما يتعلق ببعض القطاعات. وقد أثرت هذه العملية في قطاعات شتى، مثل أنشطة الحماية وبعض الأنشطة المعيشية. وفي أوائل آب/أغسطس ٢٠١٠، استعيدت على نطاق واسع إمكانية دخول وكالات الأمم المتحدة إلى مناطق النزاع وتحسنت تلك الإمكانية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وإن ظلت خاضعة للمراقبة. ولكن لا يزال نافذا شرط موافقة فرقة العمل الرئاسية فيما يتعلق بتنفيذ برامج المساعدة في الشمال. وقد سبب شرط الموافقة هذا تأخيرات كثيرة مما أثر بقدر ملموس على تنفيذ الأنشطة في مرحلة حرجة من عملية عودة المشردين إلى ديارهم، وأثر تأثيرا مباشرا على أنشطة حماية

(٩) مركز أنباء الأمم المتحدة، ”الأمم المتحدة تطالب متمردي التاميل بكفالة حرية المرور لموظفي المنظمة“.

(١٠) أنشئت بموجب توجيه رئاسي في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩. وخُوِّلت لفرقة العمل الرئاسية سلطة إعداد الخطط والبرامج والمشاريع الاستراتيجية لإعادة توطين المشردين داخليا وإصلاح وتطوير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في المقاطعة الشمالية.

الأطفال. فلم يُوافَق على مشاريع لحماية الطفل تهدف إلى دعم المجتمعات المحلية في مجال منع حدوث مواطن الضعف والمشاكل الضارة بالطفل وتحديد هذه المواطن والمشاكل والتصدي لها، ونتيجة لذلك تم إلغاء بعض الشراكات. بيد أنه ينبغي التنويه إلى أنه في ١ شباط/فبراير ٢٠١١، تم التوقيع على خطة مشتركة للمساعدة من أجل المقاطعة الشمالية. وتضمنت تدابير لتنفيذ أنشطة حماية الطفل عن طريق المؤسسات الحكومية. وساعدت الخطة المشتركة بقدر ما في توسيع نطاق الحيز المتاح لأنشطة المساعدة الإنسانية.

٣١ - ولم تكن السلطات الوطنية تأذن في البداية بأنشطة الرصد المتعلقة بالحماية في مواقع المشردين داخليا. وحين سمحت الحكومة لاحقا بهذه الأنشطة، كانت تحدّ منها في بعض الأحيان القيود المفروضة من السلطات الوطنية على إجراء المناقشات مع المشردين داخليا وعلى عقد الاجتماعات معهم. ومُنعت لجنة الصليب الأحمر الدولية من الدخول إلى مواقع إعادة التأهيل في فافونيا فيما بعد منتصف تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأغلقت اللجنة مكاتبها في شرقي سري لانكا في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بناء على طلب الحكومة. وأثر هذا تأثيرا معاكسا على أنشطة اللجنة وعلى قدرتها في الوصول إلى جموع المشردين في محافظات هذه المنطقة.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصبحت منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بأعمال على مستوى القواعد الشعبية مع المجتمعات المحلية بشأن مسائل حقوق الإنسان وحماية الطفل تتعرض لقيود متزايدة حدّت من إمكانية وصولها إلى المناطق المتضررة ومن قدرتها على رصد الحالات التي تهتم بها. وضعُفت بقدر ملموس الرابطة التي تصل الهيئات الحكومية بالمجتمع المدني.

رابعا - خطط الحوار والعمل الرامية إلى جبر انتهاكات حقوق الطفل

ألف - فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال

٣٣ - تحقق قدر كبير من التقدم بشأن خطة العمل الثلاثية (فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال وحكومة سري لانكا واليونيسيف) الموقعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حيث أُطلق سراح ١٢٢ طفلا وقل تجنيد الأطفال من جانب ذلك الفصيل. واستمر تنفيذ خطة العمل طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واتسم ذلك بتركيز قوي على تحديد مصائر الحالات الخمس المتبقية، وإعادة إدماج جميع الأطفال المفرج عنهم في المجتمع.

٣٤ - وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٠، عقد ضابط الشرطة الأقدم في المحافظة (مفتش عام المحافظة) اجتماعا مع إنيا بهاراتي، وهو الشخص المدَّعى أنه المسؤول عن تجنيد

بعض هؤلاء الأطفال ويشغل حاليا منصب المنسق الخاص لحزب الحرية السريلانكي، في محافظة أمبارا. وكان الهدف من الاجتماع هو الحث على إحراز تقدم بشأن إطلاق سراح الأطفال المفُاد أنهم ما زالوا في حوزة جماعته. وقد نوقشت الحالات المتبقية مناقشة تفصيلية. بيد أنه باستثناء إبداء التزام بالتعاون، لم يتم الحصول على معلومات محددة من سلطات إنفاذ القانون. وفي ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠١٠، أجرت الهيئة الوطنية لحماية الطفل وفريق التحقيق الشُرطي الخاص التابع لها، بناء على طلب من وزارة الخارجية، تحقيقا أوليا بغرض تحديد مصائر الصبيان الخمسة الذين أُبلغ أنهم اختطفوا وجُندوا قسرا من جانب فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال، وتحديدا على يد إنيا بهاراتي.

٣٥ - ويعد التحقيق الأولي، الذي أكمل في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، محاولة مهمة لتحديد مصير الأطفال المفقودين ولكنه لا يلقي، حتى الآن، أي ضوء يوضح أين يوجدون. وهذا على الرغم من أنه، وفقا لتقرير المبعوث الخاص إبّان زيارته لسري لانكا في شباط/فبراير ٢٠٠٨، حدثت جرائم الاختطاف، التي ارتكبها ما كان يسمى عندئذ فصيل كارونا، في مناطق تسيطر عليها الحكومة. وأشار التقرير أيضا إلى أن هؤلاء الأطفال قضوا وقتا في معسكر من عدة معسكرات كانت تابعة لفصيل كارونا قرب بلدة ويليكاندا (محافظة بولوناروا) التي توجد في منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة. وفضلا عن ذلك، لم يسفر التحقيق عن دليل يتعلّق بتورط إنيا بهاراتي في وقائع تجنيد هؤلاء الأطفال المفقودين أو اختطافهم أو على صلته بذلك، بل يذكر أن شخصا يدعو نفسه ''كاردر'' قد قام بالاختطاف، بالاشتراك مع آخرين. وأفيد بأن ''كاردر'' صرح علنا بأنه أطلق النار على هؤلاء الصبية وأرداهم قتلى. وفي تحقيق آخر أجرته الشرطة التابعة للهيئة الوطنية لحماية الطفل، وُجد أن ''كاردر'' اسم مستعار، وأن ذلك الشخص عضو سابق في جبهة نمور تحرير تاميل إيلام. وكان فصيل كارونا جزءا من تلك الجبهة إلى أن انشق عنها في عام ٢٠٠٤ وأنشأ فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال. واكتشفت شرطة الهيئة الوطنية لدى حوارها مع السكان المحليين في المنطقة أن ''كاردر'' كان يشارك في أنشطة غير قانونية وإجرامية مثل جرائم الاختطاف مقابل مكاسب نقدية شخصية. وذُكر أن المال كان متيسرا لديه برغم أنه لم يكن ذا مهنة محددة. وكانت هناك شائعات تردد أنه طلب فدية من أهالي الصبية عن طريق الهاتف، ولكن لم يُحدد مدى دقة هذه الشائعات. وقد اتصل أحد الصبية الذين اختفوا بأمه هاتفيا بعد اختفائه بسنة ونصف وقال لها إنه يوجد في مترل في أحد الأدغال. وتم التعرف على صبي آخر من جانب والديه اللذين لمحاه، بعد اختفائه بثمانية أشهر، وسط حشد في عرض لاجتماع عام على قناة تلفزيونيه محلية. وهذه المعلومات بحاجة إلى التحقق من مدى صحتها.

٣٦ - ولم يُشِر تقرير الهيئة الوطنية لحقوق الطفل إلى موضوع تجنيد الأطفال في أي فرع من فروعه ولكنه تناول فقط وقائع الاختطاف القسري للأطفال، وهو أمر يخفض مستوى المسؤولية الجنائية. وخلص التقرير إلى توصية مفادها أنه ينبغي إجراء مزيد من التحقيقات بناء على المعلومات المقدمة من أسر الصبية المفقودين وكذلك من ''كاردر'' العضو السابق في جبهة نمور تحرير تاميل إيلام. وأوصى التقرير كذلك بضرورة إصدار شهادات وفاة لهؤلاء الأشخاص، وهو أمر لا يمكن إجراؤه، وفقا للقانون السريلانكي، إلا إذا ظل الشخص مفقودا لأكثر من سبع سنوات. أما الصبية المذكورون فقد اختطفوا وشوهدوا لآخر مرة فيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، أي منذ خمس سنوات على الأكثر. ولاحقا لهذا التحقيق، أمر أمين وزارة العدل ببدء تحقيق تجريه إدارة التحقيقات الجنائية لمتابعة التقرير والتحقق من التفاصيل المتعلقة بالصبية المختطفين والتوصل إلى هوية مرتكبي هذا الاختطاف. وأكدت الإدارة فيما بعد صحة الوقائع التي تبينت في التحقيق الذي أجرته الهيئة الوطنية، وإن كان لم يتخذ حتى تاريخه أي إجراء ضد المدعو ''كاردر''.

٣٧ - وعقد أمين وزارة العدل عدةاجتماعات في باتيكالوا بشأن المسألة مع المفتش العام لمحافظة باتيكالوا، ومسؤولي الشرطة المحليين، ومسؤول حكومي، ومسؤولين محليين في المحافظة، والهيئة القضائية. وقد أفيد بأن إنيا بهاراتي أنكر الادعاءات السالفة الذكر وما زال ينكرها. وفي سياق المتابعة لتقرير الهيئة الوطنية لحماية الطفل، اتصل أمين وزارة العدل أيضا بالمفتش العام للشرطة وأمر ببدء تحقيق إضافي من جانب إدارة التحقيقات الجنائية في ظل التوجيه من المدير (القانوني) لإدارة الشرطة. ولا يزال هذا التحقيق جاريا. واجتمع المحققون بمسؤولي الهيئة الوطنية ليطلعوا بأنفسهم على تفاصيل التحقيقات الأولية التي أجرتها الهيئة. ولم تُرفع حتى تاريخه أي دعوى ضد الأشخاص المدعى أنهم مسؤولون عن تجنيد الأطفال.

باء - حكومة سري لانكا

٣٨ - في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، أحرزت حكومة سري لانكا تقدما واضحا فيما يتصل بإقامة الهياكل ووضع السياسات التي تدعم التزاماتها بصدد الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. وقد حدث تطوران رئيسيان في الفترة المشمولة بهذا التقرير، هما تنفيذ خطة العمل الثلاثية الموقعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (كما ذُكر أعلاه في الفرع رابعا - ألف)، وتنفيذ لائحة الطوارئ الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٣٩ - وفي عام ٢٠٠٦، أصدرت الحكومة لائحة للطوارئ من أجل تجريم الأفعال المتصلة بالإرهاب، وسنّ أحكام لمعاملة الأشخاص المتورطين في أنشطة أو معاملات إرهابية، وذلك لصالح الأمن الوطني. ولم يتضمن هذا التشريع أي أحكام خاصة بشأن الأطفال، ولكن حُلّت

هذه المسألة، نتيجة سعي مكثف بهذا الشأن وإثر عملية للصياغة دامت أمدا طويلا، وذلك بإصدار اللائحة ١٥٨٠/٥ التي تُعنى بموضوع الأطفال الذين ارتبطوا سابقا بالقوات أو الجماعات المسلحة. وقد نوهت المنظمات الدولية وجماعات الدعوة مرارا إلى أوجه القصور التي تشوب التشريع، من حيث صياغته (بما في ذلك مسألة تأسيس إجراء الاحتجاز الإداري بحكم الواقع وعدم النص بوضوح على استبعاد احتمال الملاحقة القضائية) ومن حيث تنفيذه (إدارة مراكز إعادة التأهيل لا يتولاها كليا نظام الإدارة المدنية ولا يتيسر وصول الأسر إلى خدماتها في بعض الحالات). وعلى الرغم من ذلك، حققت اللائحة ١٥٨٠/٥ بعض النتائج المحددة الشديدة الأهمية في مجال حماية الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. فهي تعامل هؤلاء الأطفال بصفتهم ضحايا للتجنيد ولا تجرمهم بسبب ارتباطهم بجماعة مسلحة، ومن ثم، قرّرت الحكومة في عام ٢٠٠٨ عدم محاكمة أي طفل دون سن الثامنة عشرة على ارتكاب ”جرائم متصلة بالإرهاب“. وحوفظ على الصلات الأسرية بقدر الإمكان، وتوافرت، بوجه عام، إمكانية زيارة الوالدين لأطفالهم والبقاء على اتصال بهم عن طريق البريد أو الهاتف. وآخر مزايا اللائحة ١٥٨٠/٥ وإن لم تكن أقلها شأنا أنها وفرت للأطفال إطارا قانونيا للحماية يُشرك القاضي في هذا الأمر إشراكا مباشرا، حيث أنه الشخص الوحيد المسؤول قانونا عن القرارات المتعلقة بإعادة تأهيل الأطفال.

٤٠ - وقد أُنشئت ثلاثة مراكز لإعادة التأهيل في سري لانكا، هي: مركز أمبيبوسا لإعادة التأهيل (كيغال) الذي افتُتح في آذار/مارس ٢٠٠٨ وأُغلق في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، واستضاف أكثر من ٢٠٠ طفل؛ ومركز بونثاتوم لإعادة التأهيل (فافونيا) الذي افتُتح في تموز/يوليه ٢٠٠٩ وأُغلق في نيسان/أبريل ٢٠١٠، واستضاف ٢٨٩ طفلا؛ ومركز راتمالانا لإعادة التأهيل (كولومبو) الذي افتُتح في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وأُغلق في أيار/مايو ٢٠١٠، واستضاف ٢٥٥ طفلا. وطبقا للائحة ١٥٨٠/٥، كان الأطفال في مراكز التأهيل تلك يتلقون الرعاية الصحية، والفحوص الطبية، والمشورة النفسية عند اللزوم، والزيارات الأُسرية، والرعاية والإعاشة الماديتين، والمساعدة في الحصول على بطاقات الهوية وغيرها من الوثائق المستحقة لهم قانونا، وكانوا يتلقون أيضا التعليم الأساسي والتدريب المهني. وكانت هذه المراكز مفتوحة أمام الأمم المتحدة، وقد تولى الإشراف عليها طلبة عسكريون، وإن كانت قد ضمّت أيضا عددا من المدنيين الذين يقومون بالتعليم وتوفير الرعاية. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، كان جميع الأطفال قد أتموا عملية إعادة التأهيل وغادروا المراكز بموجب أمر قضائي من المحكمة.

خامسا – زيارة المبعوث الخاص للممثل الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلّح إلى سري لانكا

٤١ – وفقا لما أعلنه الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلّح في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وبناء على دعوة من حكومة سري لانكا، قام اللواء (المتقاعد) باتريك كمائرت بزيارة سري لانكا، في الفترة من ٥ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بصفته المبعوث الخاص للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. واستهدفت الزيارة تقييم التأثير الذي خلّفه النزاع المسلّح على الأطفال في سري لانكا، ومتابعة تنفيذ توصيات الفريق العامل. وأسهمت الزيارة في إبقاء مسألة إعادة تأهيل الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة في وضع راسخ ضمن جدول الأولويات، وفي زيادة التركيز على تأثير النزاع المسلّح على الأطفال، بما في ذلك ما يتعلّق بمسائل من قبيل تفرُّق الأُسر وتقديم الدعم للأُسر الضعيفة العائدة إلى المناطق المتضررة من جرّاء النزاع.

سادسا – ضرورة اتخاذ تدابير للمساءلة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال

٤٢ – شدّدت الأمم المتحدة، في عدد من المناسبات لدى السلطات السريلانكية، على نحو يسترجع استنتاجات الفريق العامل بشأن الأطفال والنزاع المسلّح، على ضرورة تقييم ما حدث من استخدام للأطفال كجنود فضلا عما ارتُكب من انتهاكات أخرى بحق الأطفال خلال النزاع. وليس هناك من سبيل يُفضي إلى المصالحة الحقة وإلى الردع عن ارتكاب الانتهاكات مستقبلا سوى الاضطلاع بعملية سليمة للمساءلة. ولا بد من توثيق المعاناة التي قاساها أطفال سري لانكا توثيقا جيدا ضمن إطار الطريق الطويل المؤدي إلى السلام في سري لانكا. وإن مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلّح وجميع شركاء الأمم المتحدة يقفون على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في هذه العملية.

سابعا – المتابعة والتصدي البرنامجي للانتهاكات

٤٣ – في أيار/مايو ٢٠١٠، أتم جميع الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة، الذي حددتهم الحكومة عند انتهاء النزاع وعددهم ٥٩٤ طفلا، عملية إعادة تأهيلهم وأُعيدوا إلى أُسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٠ وخلال عام ٢٠١١، تمثلت الخطة في تقديم المساعدة على إعادة الاندماج إلى ١ ١٠٨ أطفال (بمن فيهم ٥٦٢ اجتازوا عملية إعادة التأهيل الحكومية)؛ وقد تلقّت نسبة منهم بالفعل قدرها ٥٥ في المائة المساعدة في شكل دعم تعليمي أو في مجال التدريب المهني أو دعم معيشي. وسيتم الوصول بالمساعدة إلى النسبة

المتبقية منهم وقدرها ٤٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١١. وطبقا للائحة ١٥٨٠/٥، تواصل إدارة مراقبة السلوك وخدمات الطفل رصد هؤلاء الأطفال.

٤٤ - وقد بيّنت عملية الرصد، بالإضافة إلى إبراز محدودية فرص العمل المتاحة، أن ٢٥٠ طفلا على الأقل من الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة في شمال البلد وشرقه يواجهون عددا من المشاكل الأمنية. وتشمل تلك المسائل الإلزام بالحضور بصفة دورية إلى مواقع عسكرية/شرطية قريبة، وزيارات من أفراد من القوات المسلحة والشرطة/المخابرات لمنازلهم، والتعرض للاعتقال من جانب الشرطة، واشتراط الحضور والتوقيع في الموقع المحلي للقوات المسلحة أو القوات البحرية قبل مغادرة المحل الإداري لإقامتهم. وقد اتخذ مكتب المفوض العام لإعادة التأهيل في آذار/مارس ٢٠٠١ خطوات إيجابية لحل هذه المسائل، منها مثلا الالتقاء ببعض هؤلاء الأطفال وتعريفهم وتعريف أُسرهم تعريفا واضحا بما يُعدّ إجراء عاديا وما يُعد إساءة لاستعمال السلطة. بيد أن الرصد الوثيق والتشاور مع الأطفال بعد هذا اللقاء قد بيَّنا أن الرقابة قد استمرت في كثير من الحالات، بل واشتدت في بعضها. وفي عدد معيّن من الحالات، ألزم أطفال ''مستسلمون'' سابقون بالحصول على إذن إن أرادوا مغادرة أماكنهم الأصلية، مما نجم عن هذا فقدان لفرص التعليم وفرص العمل، كما أنه يناقض أهداف إعادة الإدماج المتمثلة في إعادة حياة الطفل المرتبط سابقا بجماعة مسلّحة إلى الحالة الطبيعية. بيد أن الحكومة قد زعمت أن هؤلاء الأطفال لا يخضعون لأي شكل من أشكال الرقابة لا من جانب الحكومة ولا قواتها المسلحة.

٤٥ - ويجري منذ عام ٢٠٠٩ تنفيذ أنشطة للتوعية بخطر الألغام، ولا تزال هذه الأنشطة جارية في المناطق التي يوجد بها المشردون وفي مناطق العودة في محافظات جافنا وفافونيا وماتَّار ومالِّيتيفو وكيلِّينوتشيتشي. وقد نُفذت أنشطة التوعية بخطر الألغام بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمتطوعين الوطنيين ووزارة التعليم ووحدة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية التابعة للجيش السريلانكي، ووصلت فائدتها إلى ٢٥٢ ٩٥٣ شخصا في عام ٢٠٠٩ و ٣٩٢ ٥٤٠ شخصا في عام ٢٠١٠. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، تم تدريب ٦٤ من أفراد وحدة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية على عملية التوعية بخطر الألغام وبدأ هؤلاء في الاضطلاع بأنشطة في هذا المجال. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠١١، جاوز عدد ما تم العثور عليه والإبلاغ عنه من قطع الذخائر غير المنفجرة ٤٠٠ ١ قطعة.

٤٦ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أنشأت الحكومة وحدة للبحث عن الأُسر وجمع شملها من أجل الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمفصولين عنهم في فافونيا (المقاطعة الشمالية). وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بلغ عدد الطلبات المقدمة من الآباء

والأُسر للبحث عن أطفال مفقودين ٦٤٦ طلبا. وعثر على ما مجموعه ٢٦ طفلا ويجري حاليًا جمع شملهم بأُسرهم. ويجري التحقق من عدد إضافي من الحالات. وفي عام ٢٠١٠، شملت جهود الوحدة في هذا الصدد وضع خطة للاضطلاع بأنشطة للبحث في المستشفيات ودور رعاية الأطفال ومراكز الشرطة في كل المقاطعات التسع في جميع أنحاء سري لانكا.

٤٧ - وهناك احتياجات مادية وعاطفية واجتماعية هائلة للأطفال الذي تعرّضوا للتشريد عدة مرات بفعل النزاع في أوائل عام ٢٠٠٩. فقد تعرّض هؤلاء الأطفال للتجنيد وللإصابة، وشهدوا أفراد أُسرهم وأصدقاءهم وهم يلقون حتفهم أو يصابون في أجسادهم، فضلا عما لحق بهم من خسائر كبيرة ومن انفصال عن أُسرهم. وعملا على تلبية هذه الاحتياجات، قامت وزارة الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية في عام ٢٠٠٩ بنشر مستشارين مدربين للعمل في مخيمات المشردين داخليا، وإن كان ذلك بأعداد محدودة. وأمكن لهؤلاء المستشارين أن يقدموا الدعم، والإحالة إلى الخدمات الطبية الأكثر تخصصا عند الحاجة. وبادر العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية إلى التدخل لدعم وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على حماية نفسها وحماية أطفالها على نحو أفضل، ومن أجل تلبية احتياجات تلك المجتمعات. وفي عام ٢٠٠٩، أُنشئ حوالي ٢٠٠ من الأماكن الملائمة للأطفال، غطت بخدماتها نسبة تصل إلى ٧٠ في المائة من الأطفال في مخيمات المشردين داخليا. ونظم المتطوعون العاملون في تلك الأماكن أنشطة للعب (موسيقى ورقص وتمثيل) ووفروا القدر الأساسي من الدعم النفسي - الاجتماعي، وحددوا الأطفال المعرضين للخطر. وقام هؤلاء أيضا بأنشطة للتوعية بشأن مسائل حماية الطفل من أجل منع استغلال الأطفال وإيذائهم وإهمالهم.

ثامنا - التوصيات

٤٨ - على ضوء ما ورد أعلاه، تُحثّ حكومة سري لانكا على القيام بما يلي:

(أ) إجراء التحقيق، بوصف ذلك جزءا من المصالحة الوطنية، في أي ادعاء بارتكاب انتهاك أو إيذاء ضد الأطفال خرقا للقوانين الوطنية والدولية الواجبة التطبيق، من جانب أيٍّ من الأطراف جميعا خلال فترة النزاع المسلح، وكفالة إخضاع المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات للمساءلة؛

(ب) كفالة الإنفاذ الفعال لموقف ''عدم التسامح على الإطلاق'' الذي تعتمده إزاء تجنيد الأطفال، بما في ذلك إجراء التحقيق على نحو منهجي ونشط في كل حالة من الحالات المبلغ عنها، سابقا وحاليا، ثم تقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى المحاكمة وإخضاعهم

للإدانة. وينبغي أن تنجز الحكومة التحقيق الذي شرعت فيه اللجنة المشتركة بين الوزارات بشأن حالة التواطؤ بين قوات الأمن وفصيل تاميل كامال فيدوتالاي بوليكال/جماعة كارونا على اختطاف الأطفال وتجنيدهم؛

(ج) إسراع خطى المتابعة لتقرير الهيئة الوطنية لحماية الطفل بشأن إينيا بهاراتي، الذي يجري التحقيق بشأنه من جانب إدارة التحقيقات الجنائية. والسعي للوقوف على أسباب عدم إمكان العثور على الأطفال؛

(د) التعجيل بإخلاء جميع المدارس ومرافق الرعاية الصحية المستخدمة حاليا في إيواء ''المستسلمين'' البالغين أو التي تستخدمها القوات المسلحة، واستعادة قدرتها التامة على تأدية وظائفها في مجالي التعليم والرعاية الصحية؛

(هـ) تعزيز قيام شبكة منسّقة وشاملة للبحث عن الأطفال في المناطق التي كانت سابقا ميدانا للنزاع في البلد، والشروع في تحقيق يرمي إلى الوقوف على مصير جميع الأطفال الذين جُندوا و لم يُعرف مصيرهم بعد، بمن فيهم الذين أصبح سنهم حاليا يتجاوز ١٨ سنة، والاستمرار في تيسير السبل كافة أمام الأمم المتحدة والجهات المتخصصة الشريكة لها لاقتفاء مصادر المعلومات، والسماح لها بكامل حرية التنقل في شمال البلد؛

(و) إيلاء الأولوية للقيام، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، بإعادة توطيد خدمات حماية الطفل من أجل الأطفال المتضررين من جرّاء النزاع، بما في ذلك توفير الدعم النفسي – الاجتماعي والدعم المجتمعي والبنية الأساسية الاجتماعية، التي ستكون الأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة إليها؛

(ز) وضع وصوغ خطة عمل شاملة لما بعد انتهاء النزاع وذلك من أجل الأطفال، تعالج معالجة شاملة ما تبقى من مسائل الحماية والمسائل النفسية – الاجتماعية، مع التركيز بصفة خاصة على مختلف فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم على سبيل المثال لا الحصر الأطفال المرتبطون سابقا بالقوات والجماعات المسلحة، والأطفال المشردون سابقا، والأطفال الذين فقدوا أحد الوالدين أو كليهما في النزاع.